

مخطوطات المستشرقين بين الوقف والإهداء والبيع

إعداد:

الأستاذ الدكتور علي بن إبراهيم الحمد النملة

وزير العمل والشؤون الاجتماعية الأسبق في المملكة العربية السعودية

أستاذ الدراسات العليا السابق

وأستاذ المكتبات والمعلومات بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض

تعريف عام بالمؤلف/ الباحث:

باحث في شؤون الاستشراق والتنصير والعلاقات الفكرية والحضارية بين الشرق والغرب، تولى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية السعودية (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية حالياً) ثم وزيراً للشؤون الاجتماعية بعد فصلها، له عددٌ من المؤلفات في مجال الاستشراق والدراسات الإسلامية والشأن الاجتماعي، تجاوزت مؤلفاته ستين كتاباً، وسبعاً وخمسين مقالةً وورقة عمل.

الهدف العام للمادة العلمية:

تُعَدُّ هذه الدراسة مكملّة لبحث سابق للمؤلف، نشرته مجلة وقف في العدد الثامن، تحت عنوان: (الاستشراق والأوقاف الإسلامية)، ١٤٤٥هـ/ ٢٠٢٣م، ص ١٥ - ٦٣، كما تُعَدُّ امتداداً لبحث سابق أعدّه المؤلف بعنوان: (مآلات المخطوطات العربية بين المكتبات الغربية والمستشرقين: دراسة في مصائر التراث العربي المخطوط) نشر عبر مكتبة بيسان - بيروت، ١٤٤٤هـ/ ٢٠٢٢م، ص ٣٨٣.

وبحسب ما ذكره الباحث: الهدف من الحديث عن الاستشراق والمستشرقين في كونه حديثاً يبدأ ولا ينتهي، وتتجاذبه في المنشور العربي الأهواء والأفكار، وقليل من

النظرة المنصفة التي تُبين ما للمستشرقين وما عليهم. فمهما قيل في حيز ما لهم فإنّ ما عليهم يفوق كثيراً - على ما يظهر من الدراسات العلمية الموضوعية - ما لهم، وبحسب وصف الباحث تكاد هذه النظرة التعميمية تغطي على كثير ممّن أسهموا في الكتابة عن الاستشراق من المفكرين العرب والمسلمين بالإجمال أو بالتفصيل، سوى تلك الدراسات التي طغى عليها الانبهار بإسهامات المستشرقين، فتغاضت عما اعترى تلك الإسهامات من ملحوظات تتباين من حيث ضخامتها أو ضحالتها، ويتجاوز هذا البحث التفصيل في هذا الشأن المطروق بكثرة مفيدة غالباً؛ وذلك تقدمة للولوج فيما له صلة مباشرة بالبحث في مصائر المخطوطات العربية والإسلامية المهجرة إلى البلاد الغربية وصلتها المباشرة بالمستشرقين أو صلة المستشرقين المباشرة بها.

الكلمات المفتاحية:

المخطوطات - الاستشراق - المستشرقين - التراث العربي.

أهمية المادة العلمية:

تأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية الحديث عن الاستشراق والمستشرقين وعن مصائر المخطوطات العربية والإسلامية المهجرة إلى البلاد الغربية وصلتها المباشرة بالمستشرقين أو صلة المستشرقين المباشرة بها.

ويعد هذا الموضوع بشقية: الاستشراق من جهة، والمخطوطات والتراث العربي الإسلامي عموماً من جهة أخرى، والربط بينهما، من الموضوعات التي تبعث على الحزن، لمن يملكون الانتماء القوي لتراثهم العربي الإسلامي المخطوط، وما آل إليه هذا التراث على مرّ السنين، وكم دُبّجت مقالات وبحوث ودراسات تنوح على مصائر تراث الأمة وهجرتها أو تهجيرها وتشتتها بين المتاحف والمكتبات الغربية، ولدى أعداد من المستشرقين، بغضّ النظر عن مدى الحفاظ عليها وفهرستها وإبقائها متاحة للدراسة والتحقيق؛ إذ إنّ هذه مجالات يندر النظر إليها عندما يقتصر النظر للتراث العربي الإسلامي المخطوط على الانتصار العاطفي على حساب النظرة العلمية الموضوعية التي توظف الإنصاف في الأحكام.

وقد ذكر الباحث في مقدمة الدراسة حملة ملاحقة المخطوطات العربية والإسلامية في الشرق والغرب الفردية والجماعية، والسعي إلى رصدها في أماكنها، ومن المؤسسات العلمية التي قامت بذلك مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي لمؤسسها أحمد زكي يمانى رَحِمَهُ اللهُ، ومركزها لندن؛ حيث قامت بتتبع مظان المخطوطات في العالم العربي والإسلامي وفي العالم أجمع، ورصدها وتوثيق فهارسها ونشرها في عدد من المجلدات المتاحة ورقياً وإلكترونياً على موقع المؤسسة، وهو عمل استقرائي شمولي أحاط بمواطن المخطوطات في العالم بحسب البلدان، ولكل بلاد محرّرها من أهلها في الغالب، كما استفاد الباحث من فهارس هذه المؤسسة فائدة عظيمة في رصدها للمخطوطات في البلاد الغربية تحديداً من خلال تركيزه على رصد المكتبات الغربية التي تقتني مخطوطات إسلامية، وهذه الدراسة قد تكون عالة على هذا العمل الجليل، - حسب قول الباحث - ثم تأتي المراجع الأخرى التي لا تقل شأنًا عن هذا المرجع المفيد.

وقد تبين للباحث من خلال كثرة ما كُتب عن المخطوطات العربية والإسلامية من الباحثين العرب والمسلمين أنّ تلك العناية إنما تنبثق من قوّة الانتماء الروحي لهذه الكنوز العظيمة المنتشرة في أنحاء العالم، ومن ثمّ الالتفات إليها والبحث عنها في أماكنها التي آلت إليها، ويجزم أن هذا الموضوع قد أُشبع بحثاً وملاحقةً لأماكن المخطوطات وأعدادها وأوضاعها وصنع فهارسها.

أبرز موضوعات المادة العلمية:

جاءت الدراسة في تمهيد وخمسة مباحث وخاتمة.

جاء المبحثان الرابع والخامس في الكتاب أطول بكثير من المباحث الثلاثة الأولى؛ لاعتمادهما على الرصد للمكتبات التي حصلت على مخطوطات عربية وإسلامية؛ واعتنت بها، واعتمادها على عيّنات من المستشرقين الذين اقتنوا مخطوطاتٍ، ثم تصرّفوا بها فيما يأتي التفصيل فيه.

ففي التمهيد رصد الباحث مظانّ المخطوطات في العالمين العربي والإسلامي مع ما قدمته مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، وغير هذه الأعمال تأتي أعمال عربية رصدية

سابقة للمخطوطات العربية والإسلامية في العالم أجمع، ومن أهمها دراسات وتحقيقات أعلام المحققين العرب من خلال قائمة الأسماء التي ذكرها الباحث وغيرهم من علماء المخطوط العربي الإسلامي، وكذا ذكر قائمة بأسماء المفهرسين والمصنفين ودراساتهم، كما وضح أن الدافع لذكر المكتبات المشهورة في هذه الدراسة كان في مبدئه حضور المستشرقين في حصول المكتبات على المخطوطات، حيث تبين أن تلك المكتبات هي في الغالب المآل «الأخير» للمخطوطات المقتناة من المستشرقين، فجرى التوسُّع في ذكر هذه النماذج من المكتبات الأشهر، دون إغفال وجود مكتبات كثيرة لا شهرة لها تقتني مخطوطات عربية وإسلامية، ولو بأعداد قليلة قد لا تبلغ إلا إلى مخطوط واحد؛ وبيّن الباحث أن العلة في اعتماد الدراسة على كثرة المراجع الحديثة التي عُنت بالمخطوطات من حيث أماكنها ومآلاتها، فكثرت فيه المراجع المرصودة.

ومما ذكره الباحث في التمهيد سبب تغليب مفردة «مخطوط» بالتذكير بدلاً من مفردة «مخطوطة»، إلا ما ورد في نصّ منقول، لا شيء تفضيلي سوى السعي للاطراد في الثبات على المفردة في داخل الدراسة، والإصرار كذلك على استحضار مفردة «الإسلامي» عند الحديث عن المخطوطات؛ لوجود مخطوطات غير إسلامية بلغات لاتينية في عددٍ من المكتبات الوارد ذكرها في هذا الرصد، ولوجود مخطوطات إسلامية بلغات تركية وفارسية وأردية وغيرها من لغات المسلمين، مما أكسب هذه المخطوطات سمة الإسلامية، وليس العربية فقط. بالإضافة إلى حرص الدراسة على استحضار التقويم الهجري في المواضيع التي يرى الباحث أنها تستدعيه، والحرص كذلك على تطبيق منهج الفهرسة الوصفية في إثبات بيانات النشر في المراجع التي وردت في هذا البحث، مع مراعاة الاطراد في ترتيب البيانات، وإن تكرّرت بعض البيانات الأولية كاسم المؤلّف وعنوان العمل.

وجاء المبحث الأول تحت عنوان: (الاستشراق وتهجير المخطوطات)؛ حيث ذكر الباحث أقوال العلماء في أثر الاستشراق في هجرة المخطوطات الإسلامية، لمّا تحوّلت أوروبّاً في القرن التاسع عشر الميلادي إلى قوة عسكرية وسياسية كبرى، واحتلت كثيراً من الأقطار العربية والإسلامية فازداد اهتمام المستشرقين بالمخطوطات العربية شراءً أو

استيلاءً عليها بالقوة والنفوذ، ونشط نقل المخطوطات إلى بلادهم بكميات ضخمة وبأسعار زهيدة، وأفاد الباحث أن دولاً أوروبية كانت سبَّاقَةً إلى إحراز جمهرة كبيرة من المخطوطات العربية واختزانها. وذكر أن أهمُّ تلك الدول التي حوت خزائنُ كتبها مجاميعَ من تلك المخطوطات - بحسب المصادر والمراجع التي استند إليها الباحث - هي: إنكلترا وفرنسا وألمانيا وهولندا وروسيا وإسبانيا وإيطاليا والنمسا والسويد والدانمرك، ولأكثر المجاميع الخطية في تلك الدول فهارس حسنة مطبوعة، تُهدي الناس إلى ما فيها من كنوزٍ خطية، وإلى ما في تلك الكنوز من فوائد تاريخية وأدبية وعلمية، وربَّما كانت المخطوطات الإسلامية جزءاً من الغنائم التي يحصل عليها الغزاة والمحتلون الغربيون من الصليبيين وغيرهم ممن جاء بعدهم للشرق قبل حقبة الاحتلال وأثناءها وبعدها، فتُنقل إلى أوروبا وتُهدى إلى المكتبات في بلدان الغزاة، بما فيها نسخ من المصحف الشريف التي تخر بها مكتبات ألمانيا وإيطاليا، وغيرها من المكتبات الغربية والأديرة، وذكر الباحث أن من وسائل هجرة المخطوطات قتل بعض العلماء غيلةً، وسلب ما يحملونه من مخطوطات يخفونها داخل ثيابهم الخارجية؛ ظناً من القاتل أنها أموالٌ يقتلون من أجلها، ولذلك بقيت على بعض المخطوطات بُقع من دماء العالم الشهيد أو العلماء الشهداء، وربَّما يُضاف إليها كذلك أن تكون المخطوطات ضمن الغرامات التي تُفرض على البلدان المحتلة، فُتسَدَّد الغرامات بعدد من المخطوطات بحسب قيمة الغرامة وبحسب قيمة المخطوط الافتراضية، وقد وضع الباحث أن المخطوطات المهجرة إلى أوروبا فقط بين عشرين دولة أوروبية، وتمثِّل الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الواحدة والعشرين؛ حيث انطلق اهتمامها بالمخطوطات الإسلامية وغيرها متأخراً في القرن الثالث عشر الهجري، التاسع عشر الميلادي، بعد استقلالها من الاحتلال الأوروبي، وربَّما يعود اهتمامها بالمخطوطات العربية الإسلامية إلى أقرب من هذا بدءاً بالقرن الرابع عشر الهجري - العشرين الميلادي، ورجح الباحث أن عدد الدول الغربية التي تعنى بالمخطوطات الإسلامية وصلت إلى أكثر من (خمسين دولة) حسب استطلاع بعض الباحثين، وذكر أن هذا هو أقرب إلى الصواب، كما ذكر أنها وصلت إلى (خمسة آلاف) مكتبة في مئة دولة في الشرق والغرب.

وجاء المبحث الثاني من الدراسة تحت عنوان: (مخطوطات المستشرقين)، وفيه ركز الباحث على مناقشة المستشرقين في بدايات اهتمامهم العميق بالشرق العربي الإسلامي والبحث فيه، وذلك قبل تسطيح الاستشراق وتركيزه المتأخر على البعد السياسي الإمبريالي في نهايات القرن الرابع عشر الهجري - العشرين الميلادي، وعلى اعتبار أن انطلاقتهم الأولى كانت من الكنائس والأديرة، وهم في طليعة من حرصوا على اقتناء المخطوطات العربية والإسلامية وغيرها، ومن المشهور لدى دارسي الاستشراق من العلماء والمفكرين العرب والمسلمين حرص بعض المستشرقين على جمع المخطوطات ونوادير كتب التراث العربي الإسلامي والتراثيات الأخرى، وضمها إلى مكتباتهم الخاصة الشخصية في بلدانهم، مع قطع من الآثار والتراثيات المهجرة، وذلك بموجب تكليفات مدعومة مالياً بالرحلة إليها أحياناً وجمعها، وربما تسليمها بعدئذٍ للمكتبات أو المتاحف الغربية. وحسب ما ذكره الباحث لا يكاد مستشرق يخلو من بناء مكتبة خاصة به، تكون المخطوطات العربية والإسلامية جزءاً ظاهراً منها، وكان بعضهم يرحلون إلى الشرق ليحصلوا في رحلاتهم على مكاسب عدة، منها: تعلمهم اللغة العربية واللغة الفارسية واللغة التركية، وغيرها من لغات المسلمين، وسبرهم للمجتمعات العربية والإسلامية، وكتابة تقارير عنها تقدم للجهات الرسمية الاستخبارية والحربية والسياسية، التي تبني عليها قراراتها في التعامل مع بلاد الشرق، وترددهم على المكتبات العربية والإسلامية التي تكتنز المخطوطات والكتب المطبوعة النادرة، ثم سعيهم إلى اقتناء المخطوطات في مظان بيعها أو تهريبها، وقد علّق الباحث على ذلك بأن هذا البحث يغوص في واقع المخطوطات العربية والإسلامية المهاجرة أو المهجرة الخاصة بالمستشرقين تحديداً، على اعتبار أنها موجودة خارج أوطانها؛ وتعدّ إسهاماً متواضعاً من الباحث في سبيل أن يتعرّف بنوها من العرب والمسلمين على مصائرهم وأماكنهم؛ رغبةً في العمل على استردادها أو استرداد محتواها العلمي والأدبي، مع أن الرغبة في استرداد المخطوطات نفسها القائمة والمنادى بها في الأوساط العلمية والثقافية العربية لا يظهر أنها قريبة المنال، حتى مع الاستعانة بالمنظمات الحقوقية وأنظمة حقوق الملكية الفكرية والثقافية الدولية كمنظمة «اليونسكو» والمنظمات الإقليمية المماثلة،

ورغم جهود معهد المخطوطات العربية التابع للجامعة العربية من قبل المنظّمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وجهود المنظّمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم؛ وذلك بسبب أنّ هذه «القطع الأثرية» في الغالب غير مسجّلة دولياً، وليست هناك رغبة ظاهرة في تسجيلها دولياً وإن سُجّلت محلياً، مع كثرة القرارات والتوصيات للمؤتمرات والندوات ذات العلاقة التي تتخذ بهذا الشأن. وقد سعى الباحث في رصد - دون القدرة على الحصر - عدد ممن سعوا إلى نقل المخطوطات العربية إلى مكتباتهم الخاصة، أو للمكتبات والمتاحف الغربية العامة بتكليفاتٍ من حكوماتهم، ثم أهدوا مكتباتهم الخاصة إلى المكتبات العامة والجامعية أو أوقفوها أو باعوها.

وجاء المبحث الثالث من الدراسة بعنوان: (وقف المستشرقين مخطوطاتهم)، وفيه ذكر الباحث العادات المعتبرة لدى كثير من المستشرقين بمدارسهم المختلفة النزوع إلى وقف مكتباتهم التي تحوي نفائس كتب التراث العربي والإسلامي من مخطوطاتٍ ومطبوعة على المكتبات والمتاحف الغربية أو أقسام الاستشراق ومراكزه في بلدانهم وفي غيرها من البلاد الغربية، أو إهدائها إلى بعض زملائهم وتداولها بينهم. وقد «يتهادونها» بينهم؛ وذلك لما لها من قيمة علمية وتراثية ومتحفية عند كثيرٍ منهم. وربما تبعثت بينهم بالإعارة غير المستردة والتداول فصعُبت إعادتها، وبحسب ما ذكره الباحث لم يرد أنّ مستشرقاً حاول بمبادرة منه إعادتها إلى أوطانها. وبين أن هذا على العموم خيرٌ من الإبقاء عليها في مكتباتهم الخاصّة «الشخصية»، التي ربما لا تلقى عناية كافية من الورثة وأسرّة المستشرق، فكان مصيرُها الضياع أو التلف. وهذا النهج من المستشرقين في وقف المخطوطات وكتب التراث وإهدائها هو مما زاد من حصيلة المخطوطات والكتب التراثية العربية في تلك المكتبات والمتاحف والمراكز وأقسام الدراسات الاستشرافية، ليس في المكتبات المشهورة بمجموعاتها العربية كالمكتبة الفاتيكانية، ومكتبة برلين، والمكتبة البريطانية «المتحف البريطاني» سابقاً، ومكتبة باريس الوطنية، ومكتبة جامعة لايدن، ومكتبة جامعة برينستون، بل في مكتبات لمدنٍ وقرى صغيرة قد تصل إلى (ثلاثمئة وخمسين) مكتبة أو تزيد كثيراً عن هذا العدد في (إحدى

وعشرين) دولةً أوروپيَّة، أو (خمسين) دولةً في العالم، مما ربما لا يخطر على بال الباحثين عن تراث المسلمين المخطوط في الغرب، إذ لا تكاد مكتبة صغيرة في مدينة صغيرة أو قرية تخلو من تراث عربي إسلامي، بعضه مخطوط، أوقفها بعض علماء المدن الصغيرة والقرى ومستشرقوها على مكتباتها العامة، وربَّما مكتبات جامعاتها ومعاهدها الصغيرة، وقد قام الباحث بشيء من تفصيل ذلك في هذه الدراسة.

وجاء المبحث الرابع تحت عنوان: (المشهور من المكتبات الغربية)، تطرق الباحث فيه إلى محاولته رصد بعض المكتبات الغربية التي اشتهرت بحصيلتها من المخطوطات العربية الإسلامية، بتأثير مباشر من بعض المستشرقين وغيرهم، الذين برزت جهودهم في تحصيل المخطوطات، ومحاولة رصد بعض المستشرقين الذين اقتنوا بطُرُق مختلفة مخطوطات عربية وإسلامية، وربَّما تصرَّفوا بها بالوقف أو الإهداء أو البيع على المكتبات بما يحفظها قبل وفياتهم، وما قام به الباحث من ذكرٍ للمكتبات الغربية إنما هي نماذج وأمثلة - ليس إلَّا - لبعض المكتبات والمراكز الغربية المشهورة التي نالت نصيباً من مجموعات المستشرقين من مخطوطات أو كتب أو تراثيات، وحرص الباحث على ذكر المكتبات التي تقتني أعداداً كثيرةً من المخطوطات. أمَّا التي تقتني أعداداً قليلةً - وهي كثيرةٌ - فقد تعمَّد الباحث في دراسته إغفالها. وكما أكد أنَّ إحصاءات المخطوطات وأرقامها في المكتبات الواردة في هذه الدراسة إنما تخضع للزمان الذي أُحصيت فيه، وبعضها يعود إلى بدايات القرن الثالث عشر الهجري التاسع عشر الميلادي أو قبل ذلك. ويعني هذا أنَّ الأرقام غير دقيقة دائماً؛ لما اعترأها من الزيادة أو النقص أحياناً. وقد ذكر الباحث نقلاً عن مصادره البحثية أنَّ أكثر التقديرات دقَّةً في إحصاء عدد المخطوطات العربية الموزَّعة في أنحاء العالم تصل إلى (ثلاثة ملايين) مخطوط، معظمها تنقسم المكتبات العلمية الكبيرة، سواء أكانت مكتباتٍ جامعيَّة أم كانت مكتباتٍ وطنيَّة أم مكتبات عامَّة أم مكتبات خاصَّة. كما ذكر الباحث في مصادره بسرد إحصائية أخرى «مهولة» لحرق المخطوطات في الأندلس، حتَّى صارت هذه الوسيلة في حرق المخطوطات مجالاً للتسلية، المصحوبة بروح الانتقام لذوي النفوذ والتأثير السياسي والديني، فيطربون لروائح المخطوطات المحروقة كما مشى غيرهم على

الجماجم. وتوسعت هذه الدراسة في الحديث عن بعض المكتبات ذات العراقة في العناية بالمخطوطات، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: المكتبة الوطنية براغ بتشيكوسلوفاكيا السابقة، ومكتبة فيينا الوطنية بالنمسا، والأرشيف الوطني للنمسا «دار المحفوظات»، ومكتبة جامعة كمبريدج بإنجلترا، ومكتبة لوريانتيانا الطبية بمدينة فلورنسا بإيطاليا، ومكتبة الفاتيكان ١٤٥٠م، ومكتبة جامعة جلاسجو، ومكتبة جامعة بازل بسويسرا، وغيرها، وقد تيسر للباحث رصد (ثلاث وثمانين) مكتبةً جامعية، ومركز بحوث، ومعهد أكاديمي، رتبها حسب تواريخ إنشائها حسب إمكاناته.

وجاء المبحث الخامس بعنوان: (مخطوطات المستشرقين)، ذكر الباحث أنه بعد حديثه السريع - في المباحث السابقة - عن بعض أسماء المستشرقين الواقفين مخطوطاتهم العربية والشرقية ومجموعاتهم ضمناً، من خلال الحديث عن المكتبات والمتاحف الغربية، ذكر أنه يمكن إعادة ذكرهم وذكر غيرهم على أنهم من أبرز المستشرقين الذين وقفوا مخطوطاتهم ومجموعاتهم الأخرى أو أهدوها أو باعوها، من خلال النماذج من المستشرقين في الغالب التي ذكر أسماؤهم في هذه الدراسة، مع تجاوز أولئك المستشرقين الذين كانت لهم عناياتٌ خاصّةٌ بالمخطوطات من خلال عملهم أمناء عليها في المكتبات الغربية التي تفتنيها أو فهرستها، دون أن يقتنوا شيئاً منها فيتصرّفوا فيها، وهم كثيرون. مع قدر يسير من التفصيل في حال المستشرقين الذين سبقت الإشارة إليهم، وربما توسّعت الدراسة في الحديث عن بعض المستشرقين ذوي العراقة في العناية بجمع المخطوطات ثم التصرّف بها. وقد تيسّر للباحث رصد (مئة وستة وخمسين) مستشرقاً، من بينهم مستشرقون دبلوماسيون وذوو اهتمامات سياسية وتنصيرية، وإن لم يكن بعضهم بالضرورة من المستشرقين، ورتبها حسب تاريخ وفياتهم. وبحسب ما ذكره فإنّ هناك أعداداً أخرى من المستشرقين أكثر مما ذكر في هذه الدراسة، لم يتمكّن من الوصول إليهم، كانت لهم صولات وجولات في عالم جمع المخطوطات العربية والإسلامية، ويحتاج الموضوع إلى المزيد من البحث والدراسة.

كما ختم الباحث هذه الدراسة بتقديم مجموعة من النتائج والتوصيات.

أبرز النتائج والتوصيات:

قدم الباحث مجموعة من النتائج والتوصيات، ومن أبرزها:

١. أن هناك حملة منظمّة لتهجير المخطوطات العربية والإسلاميّة إلى الغرب، وشارك فيها عددٌ من المستشرقين والسياسيين، ومن بين المستشرقين سياسيون، ومن بين السياسيين مستشرقون، مما يؤيّد القول: إنّها كانت حملةً مخطّطاً لها بمعنى كلمة الحملة والتخطيط.
٢. توجد أعداد كثيرة من المخطوطات العربية والإسلاميّة قد تعرّضت لأنواع من الإتلاف بالتحريق والتغريق والدفن؛ بسبب الحروب المصحوبة بنزعة الانتقام من الإسلام والمسلمين، مما يستدعي ملاحقة حوادث الإتلاف وتوثيقها، وربّما بالأعداد التقريبية لما جرى إتلافه.
٣. تعدّدت وسائل الحصول الغربي على المخطوطات بين الطرق المشروعة والأخرى غير المشروعة. ومن الطرق المشروعة الشراء والإهداء، ومن الطرق غير المشروعة النهب والاستيلاء والاستعارات غير المردودة، وكونها جزءاً من غنائم الحروب والغرامات والغارات على بلاد العرب والمسلمين وغيرها من بلاد الشرق.
٤. لم تقتصر الوسائل غير المشروعة على حقبة الاحتلال الأوروبي للشرق، بل هي ما زالت تمارس، كما حصل في البوسنة والهرسك بين سنتي ١٤١٢ و ١٤١٥ هـ الموافقين لسنتي ١٩٩٢ و ١٩٩٥ م، وما حصل للعراق قبل عشرين سنة ١٤٢٣ هـ/ ٢٠٠٣ م، ويحصل الآن في فلسطين باستمرار، وبلاد عربية وإسلامية أخرى ذات سيادة، تُخترق مكتباتها وخزائنُ الكتب فيها، لكنها لا تعلن عن هذه الوسائل ولا تقرّها رسمياً.
٥. اشتهرت بعض المكتبات الوطنية ومكتبات الجامعات الغربية والمتاحف باقتنائها أعداداً من المخطوطات، بما في ذلك ما حصلت عليه وفقاً أو إهداءً أو شراءً من بعض المستشرقين. ويمكن رصد هذه المكتبات المشهورة التي تبنت حملات اقتناء المخطوطات، دون القدرة الفردية على حصر تلك المكتبات.

٦. أبلت مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي التي مقرها لندن بإنجلترا بلاءاً حسناً في رصد المخطوطات الإسلامية في العالم، ومنها المخطوطات الإسلامية في الدول الغربية عموماً. وناظرتها بعض الجهود الأخرى، وبعضها جهود فردية وقفت على حال المخطوطات في كثير من المكتبات الغربية.
٧. تركّزت لغات المخطوطات الإسلامية المقتناة في الغرب على ثلاث لغات رئيسة، هي: العربية والفارسية والتركية، ثم تأتي بعض لغات المسلمين الأخرى كالأردية والملاوية «الماليزية» وغيرها من لغات المسلمين. وكانت اللغة العربية هي الغالبة على المخطوطات المقتناة.
٨. أفرزت الحملات العربية والإسلامية التي التفتت إلى المخطوطات العربية والإسلامية فكرة أهمية تلك المخطوطات العلمية، وما حوته من العلوم التي كانت نواةً للنهضة الأوروبية الحديثة، والعودة إلى استحضار أهميتها بعد أن كانت تتعرّض للتهميش؛ بسبب أنها حُسبت من «الكتب الصغرى» عند بعض العرب ممن لم يتحمّسوا للتراث العربي الإسلامي. وجاء الالتفات بعدما توجّه المستشرقون إليها بالجمع والفهرسة والدراسة والتحقيق والنشر وربّما الترجمة.
٩. لم يتبيّن للباحث أن أحداً من المستشرقين أو أيّاً من المكتبات والمتاحف الغربية قد أعاد مجموعته من المخطوطات إلى مصادرها الأصلية التي أخذت منها في البلاد العربية والإسلامية، ولا يُنتظر إعادتها أو استرجاعها أو استردادها لمواطنها الأصلية. كما لم يتبيّن للباحث في هذا السياق أن أيّاً من المستشرقين قد تبنّى الدعوة إلى قيام حملة بين المستشرقين أنفسهم لإعادة المخطوطات إلى مصادرها الأصلية. كما لم يتبيّن للباحث أن هناك منظماتٍ مؤسسيةً شعبيةً، خاصةً بين الجاليات المسلمة، التي تخطو الآن إلى مصانع القرار، تدعو إلى إعادة المخطوطات والتراثيات إلى مواطنها الأصلية.
١٠. وتبيّن من البحث لجوء بعض المستشرقين إلى العناية بمآلات المخطوطات التي كانت بحوزتهم، وربّما في حياتهم كانوا إذا مرّت ببعضهم ضائقات مالية، يقومون

بيعها على المكتبات أو على الأثرياء من هواة جمع المخطوطات. وكانت هذه المآلات موزعةً غالباً على عدة صور ذكرها ضمن الدراسة.

ومن التوصيات التي قدمها الباحث:

١. حث القنوات العربية والإسلامية الرسمية بطرق القنوات القانونية الأممية في حملة بعيدة المدى لاسترداد المخطوطات العربية والإسلامية، وإعادة تسكينها في مواطنها الأصلية التي نُهبَت منها وهجرت إلى غير بلدانها، بعد الاستعداد الذهني والفني والتقني لحملات الاسترداد.
٢. حث الجاليات العربية والمسلمة المقيمة في البلاد الغربية بالبدء في طرق القنوات القانونية المعتبرة، من خلال مؤسسات المجتمع المدني المتاحة لإعادة المخطوطات إلى مواطنها الأصلية مهما طال الزمن، مع التأكيد على تجنب الإثارة وعدم جعل هذا الموضوع النييل مادةً إعلاميةً تتعرض للمزايدات.
٣. مواصلة الجهود العربية والإسلامية القائمة على استكشاف المخطوطات العربية والإسلامية المحفوظة في المكتبات والمتاحف الغربية، مما يظهر أنه أيسر من حيث القبول من التوصيتين السابقتين، وما لا يُدرك كله لا يترك جُلّه.

تعليق ختامي على الدراسة:

يطول النقاش حول مصائر المخطوطات التي وقعت بأيدي المحتلّين لبلاد المسلمين من البلاد الغربية والرحالة والقناصل والمنصّرين والمستشرقين والاستخباريين الذين جابوا بلاد العرب والمسلمين مع مهمّاتهم الرسمية؛ بحثاً عن المخطوطات والتراثيات لاقتنائها، ومعظم المخطوطات التي هُجرت من بلادها قد آلت إلى المكتبات والمتاحف الغربية، وحُفظت فيها، وجرت فهرستها للدلالة عليها.